

المنهج المنتخب، في قواعد المذهب

لأبي الحسن علي بن قاسم بن محمد التُّجِيبِي

المعروف بالزُّقَّاقُ (ت 912هـ)

## المنهج المنتخب في قواعد المذهب

لأبي الحسن علي بن قاسم بن محمد الثجبي، المعروف بالزقاق (ت 912)

### مقدمة الكتاب

1. يَقُولُ نَجَلُ قَاسِمٍ عَلِيٍّ عُبَيْدُ رَبِّهِ هُوَ الْعَلِيُّ
2. حَمْدُ الْإِلَهِ رَبَّنَا يُقَدَّمُ وَالْقَوْلُ مَهْمَا لَمْ يُقَدَّمْ أَجْزَمُ
3. أَحْمَدُهُ حَمْدًا كَثِيرَ الْعَدَدِ مُصَلِّيًا عَلَى الْهَدَى مُحَمَّدٍ
4. وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ وَالتَّابِعِينَ وَأَهْلِ طَاعَةِ الْإِلَهِ أَجْمَعِينَ
5. وَبَعْدُ فَالْقَصْدُ بِهَذَا الرَّجَزِ نَظْمُ قَوَاعِدَ بِلَفْظٍ مُوجَزٍ
6. مِمَّا انْتَمَى إِلَى الْإِمَامِ ابْنِ أَنْسٍ وَصَاحِبِهِ وَمَا لَدَيْهِمْ مِنْ أَسَسٍ (1)
7. مَعَ نُبْذٍ مِمَّا عَلَيْهَا قُرِّرَا أَوْمِي لَهَا فَقَطُ (2) لِكُنِّي اخْتَصِرَا
8. أَفْصِلُهُ كَمَا يَلِيْقُ بِالْفُصُولِ إِذْ هُوَ أَقْرَبُ لِطَالِبِ الْوُصُولِ
9. وَبَعْدَ أَنْ يَكْمُلَ إِنْ شَاءَ الْإِلَهُ أَتْبِعُهُ شَرْحًا مُبِينًا حُلَاة (3)
10. فَمَنْ أَرَادَ كَتَبَهُ مُنْفَرِدًا فَعَيَّرُ مُمْنُوعٍ لَهُ مَا قَصَدَا
11. وَمَنْ أَرَادَ أَكْمَلَ الْغَايَاتِ لَمْ يَفْصِلِ الشَّرْحَ عَنِ الْأَبْيَاتِ
12. سَمَّيْتُهُ بِالْمَنْهَجِ الْمُنْتَخَبِ إِلَى أَصُولِ غَزَبَتِ لِلْمَذْهَبِ
13. وَاللَّهُ يَنْفَعُ بِهِ مَنْ حَاصَلَهُ بِحِفْظٍ أَوْ فَهْمٍ وَشَيْئًا (4) عَنْ لَهُ
14. فَمَنْ أَجَادَ مَقُولًا سَدَّ الْحُلُلَ وَالْتَمَسَ الْمَخْرَجَ لَا أَخْطَا بَطْلَ
15. إِذْ جَاءَ: شَرُّ الشَّرِّ - عَنْ خَيْرِ الْبَشَرِ - مَنْ لَا يَقِيلُ عَثْرَةً لِمَنْ عَثَرَ
16. فَقَلَّمَا يَنْجُو الَّذِي قَدْ صَنَّفَا مِنْ هَفْوَةٍ أَوْ عَثْرَةٍ أَوْ (5) أَلْفَا
17. وَاللَّهُ رَبُّنَا يَقِي مِنَ الْخَطَلِ بِجَاهِ مَنْ عَصَمَهُ مِنَ الزَّلَلِ
18. الْمُصْطَفَى (6) مِنْ خَيْرِ أَصْنَافِ الْأُمَمِ بِجُبُوحَةِ الْعِلْمِ وَيَنْبُوعِ الْحِكْمِ
19. وَهَذَا أَنَا أَشْرَعُ فِي الْمَقْصُودِ بِعَوْنِ ذِي الطُّولِ عَظِيمِ الْجُودِ

(1) فيها الضم والفتح أجود لسلامته من سناد التوجيه. (2) في نسخة: قَطُ. (3) في نسخة: مَبِينًا حِلَاة. (4) في نسخة: وشيء إلا أن الفتح أجود من الكسر

(5) في نسخة: من ألفا وصوبها الشيخ بما هو أجود: (أو). ويمكن أن تقدر جملة ينجو للنسخة الأخرى. (6) في نسخة المجتبى، وهما سواء.

## فصل في الطهارة

20. هَلْ غَالِبٌ أَوْ مَا بِشَرِّعٍ قَدْ عُدِمَ أَوْ ضِدُّهُ كَمَا بِتَحْقِيقٍ عُلِمَ
21. كَالسُّورِ وَالصَّيْدِ وَكَالْوُطْءِ رُغَافٌ تَيِّمُكُمْ وَكَإِمَامٍ وَاصِّطِرَافُ
22. وَهَلْ يُؤَثِّرُ انْقِلَابٌ كَعَرَقٌ وَلَبَنٍ بَوْلٍ وَتَفْصِيلٌ أَحَقُّ
23. وَهَلْ بِنَفْسِي عَلَيَّ يَزُولُ حُكْمٌ كَسُقْمٍ نَاكِحٍ يَحُولُ
24. وَنَجَسٍ وَأَسَّسُوا أَيُّضاً بِمَا ظَاهِرُهُ حَقٌّ وَعَكْسٌ عِلْمًا
25. عَلَيْهِ مَصْرُفٌ ضَمَانٌ وَاضْطِرَارٌ وَمَنْ لَغَيْرِ حَجَرُهُ وَالِاخْتِيَارُ
26. بِذَا زَوَالِهِ كَمُوصٍ أَوْ فَقْدٌ أَوْ شُفْعَةٍ عَيْبٍ رُكُوبٍ أَوْ شَهْدٌ
27. كَبَيْعٍ قَاضٍ شَيْءٍ غَائِبٍ بِحَقٍّ ثُمَّ أَتَى وَقَدْ نَفَى مَنْ يَسْتَحِقُّ
28. وَهَلْ لَعَيْنٍ ذِي (1) اخْتِلَافٍ يُنْقَلُ مَغْلُوبُهُ، هَلْ ذُو فَسَادٍ يُنْقَلُ
29. شُبْهَةٌ مُلْكٍ إِنْ عَلَيْهِ أُجْمِعَا وَبَعْضُهُمْ إِطْلَاقُهُ قَدْ سَمِعَا
30. هَلْ حُكْمٌ مَا حَادَى أَم (2) الْمَبْدَأُ لِمَا بَغَيْرِهِ اتَّصَلَ كَالْمِلْحِ بِمَا
31. وَالسِّنِّ وَالظُّفْرِ وَمَسْحٍ مَا بَطُنَ مِنْ أُذُنٍ وَمَيْتَةٍ الَّذِي قَطَنَ
32. بِالْبَرِّ مِنْ ذِي الْبَحْرِ لِحْيَةٍ شَعْرٌ وَعُقْدٍ عَلَتْ وَأَغْصَانِ الشَّجَرِ
33. هَلْ طَارِئُ التَّسْيَانِ كَالْأَصْلِيِّ هَلْ بَاطِنٌ فِي الْحُكْمِ كَالْجَلِيِّ
34. وَإِنْ جَرَى الْحُكْمُ عَلَى مَا يُوجِبُ تَوَقُّعًا هَلْ بِالْوُقُوعِ يَذْهَبُ
35. كَالزَّرْعِ وَالسِّنِّ وَعَيْنٍ وَكَرَا وَرَفَعَهُ بِمَا الرَّحَى اللَّخْمِي يَرَى
36. هَلْ يُنْقَضُ الظَّنُّ بِهِ كَمَنْ رَجَعَ عَنْ اجْتِهَادٍ لِتَغْيِيرٍ وَقَعَ
37. فِي كَأَوَانٍ قَبْلَةٍ حُكْمٍ وَفِي نَقْلِي أَبِي عَمْرٍو بِذَا نَقْضٍ قَفِي
38. هَلْ يَقْتَضِي تَكَرَّاراً الْأَمْرُ وَهَلْ يَصِيرُ مِنْهُيَّ بِنَهْيٍ مُضْمَحِلٌ
39. لِأَوَّلِ الْوُلُوعِ وَالِدُخُولِ حِكَايَةٍ وَسَجْدَةٍ تُسَوَّلُ
40. لِلثَّانِي حَالِفٍ وَصَيْدٍ مُحْرَمٍ وَفَيْئَةٍ وَنَحْوَهَا (3) فَلْتَعْلَمَ
41. وَهَلْ قَرِيبُ الشَّيْءِ كَهَوٍ كَالَّذِي نَوَى أَوْ اسْتَجَمَرَ أَوْ زَكَّى اخْتَذِي
42. كَحَجٍّ أَضْحَاةٍ نِكَاحٍ وَسَلَمٍ صَرَفٍ وَثُنْيَا عُهْدَةٍ صُلْحٍ عُدِمَ

(1) في نسخة لعينٍ ذو، لكن هذه أصح. (2) في نسخة أو، والأمر سهل. (3) في نسخة: وشبهها.

43. مُعَيِّنٍ مُرَاهِقٍ وَصَانِعٍ وَأَمْرَةً تُعْطِي لَشَرْطٍ مَانِعٍ  
 44. أَوْ لَتَبَرِّعَ خِيَارٍ مُسْتَحَقٍّ وَشُفْعَةٍ وَصِيَّةٍ وَمَا لِحَقٍّ  
 45. مِنْ كَثْمَارٍ مُكْتَرٍ مَعَ وَكِيلٍ وَنَاطِرٍ وَشَبْهَيْهَا مِنَ الْقَلِيلِ  
 46. هَلْ حُكْمُ مَالِكٍ لِمَنْ لَهُ سَبَبٌ جَارٍ بِتَمْلِيكَ قَدْ اقْتَضَى الطَّلَبُ  
 47. كَقَادِرٍ مُقَارِضٍ وَمَنْ سَرَقَ وَشُفْعَةٍ تَيِّمٍ وَمُسْتَحَقٍّ  
 48. وَعَابَ مَنْ مَلِكٍ أَنْ يَمْلِكَ هَلْ يُعَدُّ مَالِكًا قَرَّافٍ فَبَطْلٌ  
 49. وَهَلْ بَغْسِلِ الْعُضْوِ عَنْهُ يَرْتَفِعُ حَدُّهُ أَمْ بِالْفَرَاغِ وَشُمُوعٍ  
 50. إِنْكَارٍ بَعْضِ كَأَبِي بَكْرٍ وَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ وَلِذَا بَحَثَ وَرَدَّ  
 51. وَهَلْ تَعَدَّى رُخْصَةٌ مَحَلَّهَا عَلَيْهِ كَالْتَجَسِ هَلْ أَبْطَلَهَا  
 52. مَعْصِيَّةٌ كَسَفَرٍ لُبْسٍ وَهَلْ كَذَا كَرَاهَةٌ تَرَدُّدٌ نَقْلٌ

### فصل في الصلاة

53. هَلْ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ صَلَاةٍ مُسْتَقِلٍّ أَمْ أَوَّلٌ وَقِفٌ لِآخِرٍ قُبْلٌ  
 54. عَلَيْهِ طَارِي الْعِتْقِ فِيهَا وَالنَّجَسِ وَأَمَكَنَّ السَّتْرُ وَنَزَعُ مَا لُبْسٍ  
 55. وَهَلْ تُقَدَّرُ اللَّتَا تَشْتَرِكُ بِأَوَّلٍ أَوْ آخِرٍ بِوَقْتٍ يُدْرِكُ  
 56. هَلْ يُخْرِجُ السَّلَامُ عَنْهَا سَهْوًا نَعَمَ، وَلَا، لَكِنَّ ذَاكَ أَقْوَى  
 57. عَلَيْهِ هَلْ يَرْجِعُ بِالْإِحْرَامِ ثَلَاثَةٌ كَالشُّرْبِ وَالطَّعَامِ  
 58. هَلِ اجْتِهَادٌ أَوْ إِصَابَةٌ تَجِبُ عَلَيْهِ قِبْلَةٌ كَمُسْكِينٍ كَذَبُ  
 59. إِنْ لَمْ يَلْيَ الْوَالِي وَالْأُجُورًا كَرَاعِفٍ وَخَارِصٍ ذَبْحٍ جَزَا  
 60. هَلْ كُلُّ مَنْ لَهُ اجْتِهَادٌ وَاحِدٌ فِيمَا لِظَنٍّ نُسِبَتْ أَوْ وَاحِدٌ  
 61. هَلْ عَدَدٌ لِلرَّكَعَاتِ يُنَوَى وَهَلْ مُشَبَّهٌ كَشَبِّهِ يَقْوَى  
 62. وَهَلْ لِبَعْضِ مَا لِكُلِّ مِنْ خِيَارٍ وَهَلْ فِي الْإِنْتِشَارِ مَعْنَى الْإِخْتِيَارِ  
 63. لِأَوَّلِ النَّفْلِ وَتَكْفِيرٍ وَمَا لَثَانِ الصَّوْمِ وَحَدُّ عِلْمَا  
 64. وَهَلْ إِلَى مَوْجُودٍ أَوْ مَقْصُودٍ نَظَرُهُ كَنَاحِحٍ وَالْعِيدِ (1)

(1) في نسخة وعيد، وكلاهما صحيح.

65. وَمُقْتَدٍ وَزَائِدٍ وَمَنْ رَعَفَ أَوْ شَكَ أَوْ أَرْسَلَ وَالَّذِي حَلَفَ

### فصل في الزكاة

66. شَرُطُ وَجُوبٍ أَوْ أَدَا إِمْكَانُهُ فَتَالِفٌ هَلْ يَنْتَفِي ضَمَانُهُ  
67. وَهَلْ فَقِيرٌ كَشْرِيكَ فِي التَّلَفِ وَفَلَسُ الْبَائِعِ مِنْهُ قَدْ عُرِفَ  
68. هَلْ سَبَقَ حُكْمُ شَرْطِهِ مُعْتَقَرٌ عَلَيْهِ مَنْ زَكَّى وَمَنْ يُكْفَرُ  
69. كَتَرِكَ شُفْعَةٍ وَشَبْهَهَا وَهَلْ كَفَّارَةٌ بِالْحِنْثِ أَوْ عَقْدٍ نُقِلَ  
70. فِيهِ الْإِظْهَارُ وَقَدْ حَلَفَ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حِنْثٌ قَبْلُ فَانْتَبِهْ  
71. وَهَلْ إِلَى نِيَّتِهَا تَفْتَقَرُ عَلَيْهِ عِتْقُ الْغَيْرِ عَنْهُ يُذَكَّرُ  
72. وَهَلْ دَوَامٌ كَابْتِدَا كَمَنْ حَلَفَ أَوْ صَحَّ أَوْ أَخَذَتْ وَالَّذِي لَمْ يَقِفْ  
73. وَذِي تَيْمُمٍ وَإِحْرَامٍ حَدَثَ غَضَبٍ نِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَخَبَثٍ  
74. وَمُشْتَرٍ وَشَبْهَهَا هَلْ أَصْغَرُ مُنْذَرٍ فِي أَكْبَرٍ قَدْ قَرَّرُوا  
75. عَلَيْهِ غَسْلًا (1) وَقِرَانًا وَزَكَاةً شَفْعَ إِفَامَةٍ خُدُودًا وَذَكَاةً  
76. وَنَحْوَهَا (2) تَنْبِيءُ الَّذِي اغْتَسَلَ أَوْ صَامَ أَوْ سَجَدَ مُسْتَثْنَى قَبْلُ  
77. وَهَلْ كَمَنْ فَعَلَ تَارِكٌ كَمَنْ لَهُ بِنْفَعٍ قُدْرَةٌ لَكِنْ كَمَنْ  
78. مِنْ شَرِبٍ أَوْ خَيْطٍ ذَكَاةٍ فَضْلٍ مَا وَعَمَدٍ رَسْمٍ شَهَادَةٍ وَمَا  
79. عَطَّلَ نَاطِرٌ وَذُو الرِّهْنِ كَذَا مُفَرِّطٌ فِي الْعَلْفِ فَادِرُ الْمَأْخَذِ  
80. وَكَالَّتِي رُدَّتْ بَعِيْبٍ وَعَعْدِمٍ وَلِيَّهَا وَشَبْهَهَا مِمَّا عَلِمَ

### فصل في الصوم

81. هَلْ رَمَضَانٌ بِعِبَادَةٍ عُرِفَ وَاحِدَةً أَمْ بِعِبَادَاتٍ أُلِفَ  
82. عَلَيْهِ الْاِكْتِفَاءُ وَالتَّجْدِيدُ لِنِيَّةٍ وَهَلْ كَذَا الْمَسْرُودُ  
83. وَالْيَوْمُ إِنْ عُمِنَ أَمْ تُجَدَّدُ كَمُتَّاعٍ بِعُدْرٍ يُفَقَّدُ  
84. هَلْ نِيَّةُ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ تَنْوِبُ ذِي عَنِ ذِي بِالِاسْتِوَاءِ  
85. كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْوَقْتُ التَّبَسُّنُ وَكَالْقَضَا فِي رَمَضَانَ فَاقْتَبَسَ

(1) في الأصل غُسْلًا بضم الغين وكلاهما صحيح. (2) في نسخة: وشبهها.

(3) ضبطه المنجور وغيره بإضافة رسمٍ إلى شهادة ولكن ضبطه بالتثنية أولى لما فيه من زيادة حكم

86. هَلْ وَطْءَ النَّزْعُ نَعَمَ أَوْ لَا نَعَمَ<sup>(1)</sup> وَفَرَعُهُ الْفَطْرُ بِهِ كَمَا عَلِمَ
87. فِي طَالِقٍ بِالْوَطْءِ هَلْ يُمَكِّنُ مِنْهُ وَلِلْأَخْذِ بِالِاسْمِ يُرَكَّنُ
88. بِأَوَّلٍ أَوْ آخِرٍ هَلْ مَا غُنِمَ يُمْلِكُ بِالْفَتْحِ أَوْ أَنْ كَانَ قُسِمَ
89. عَلَيْهِ مَنْ لِحَقِّ وَالَّذِ عَتَقَا كُمُسْلِمٍ وَبِالْبَغِ هَلْ عُلِّقَا
90. حُكْمٌ بِإِسْهَامٍ عَلَى الْقِتَالِ قَطُ أَوْ كَوْنٍ مُحْكُومٍ لَهُ بِمَا فَرَطُ
91. مُعَدًّا الْعَبْدُ عَلَيْهِ ذَكَرُوا مَعَ مَرَأَةٍ إِنْ قَاتَلَا هَلْ يُعْذَرُ
92. ذُو<sup>(2)</sup> الْجَهْلِ أَوْ لَا وَالَّذِي قَدْ حَقَّقَا قَاضٍ نَعَمَ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَلَّقَا
93. حَقٌّ بِهِ لِلْغَيْرِ إِنْ كَانَ وَسِعَ تَرَكَ تَعْلُمُ إِلَّا يَمْتَنِعَ
94. وَبَعْضُهُمْ بِعِلْمِ جِنْسٍ قِيَّدَهُ وَالْغَيْرُ بِالْحَصْرِ بَعْدَ قَصْدِهِ
95. وَهُوَ<sup>(3)</sup> الْعِبَادَاتُ وَمَصْرُفُ غَبَرٍ مُنْفَقَةٌ وَذَاتُ شَرْطٍ أَوْ صَرَرُ
96. مُعْتَكِفٌ قَاطِعٌ مَسْكُوكٌ لِعَانٍ مُنْكَحَتَانِ وَغَيْرُهُمْ مُعْتَقَانِ
97. وَكُلُّ يَبْعٍ فَاسِدٍ مُظَاهِرَانِ مَالٌ يَتِيمٍ خَائِرٌ فَرَعًا رِهَانٌ
98. كَمَا بِتَخْيِيرٍ وَعَتَقٍ أَمْتَيْنِ دَالٌ بِتَمْلِيكِ وَفِي شَهَادَتَيْنِ
99. ثَلَاثُ بَيِّنَاتٍ طَيِّبٌ رَجَعَهُ مُفْتٍ وَقَذْفٌ سَارِقٌ وَشُفْعَةٌ
100. تَحْلِيْفٌ كَالْأَبِ وَحَدُّهُ كَذَا زَانٍ وَشَارِبٌ فَعُذْرٌ نُبْذَا
101. وَهَلْ يُرَاعَى الْإِخْتِلَافُ لَا نَعَمَ وَعَابٌ ذَا اللَّحْمِيِّ عِيَاضٌ وَعَدِمٌ
102. قَيْسًا وَقَدْ أَجَابَ نَجْلٌ عُرْفَهُ بِأَنَّهُ إِعْمَالٌ مَا قَدْ عَرَفَهُ
103. حَصَمٌ مِنَ الدَّلِيلِ فِي الَّذِي لَزِمَ مَدْلُولُهُ وَفِي نَقِيضِهِ حَكْمٌ
104. غَيْرُ لِرُجْحَانٍ وَهَلْ ذُو سَبَبٍ فِي الْإِعْتِدَا عَلَيْهِ كَالْمُسَبَّبِ
105. هَلْ حُوطِبَ الْكُفَّارُ بِالْفُرُوعِ عَلَيْهِ كَالْوَطْءِ لِذِي الرُّجُوعِ
106. وَالْعَسَلِ وَالْكَرَا وَإِحْدَادٍ طَلَاقٍ وَغُرْمٌ كَالْحَمْرِ وَتَحْلِيلٌ عَتَاقٌ

### فصل في النكاح والطلاق

107. هَلِ النِّكَاحُ قُوتٌ أَوْ تَفْكُهُ إِعْفَافٌ وَالِدٌ عَلَيْهِ يُفَقَّهُ
108. تَأْمَلُ الْأُمُّ وَهَلْ تَبْعَضُ دَعَاوَى وَبَيَّتَةٌ بَعْتَقٍ يُفَرِّضُ

109. مَعَ طَلَاقٍ وَكُثْيَا حَكَمَيْنِ فَرَّتْ بِ الْمَفْرُوضِ وَأَقْسِمُ دُونَ مَينِ
110. الطَّوْلُ مَالٌ أَوْ وُجُودُ حُرَّةٍ وَفَرَعُهُ لَيْسَ نِكَاحٌ ضَرَّةٌ
111. وَهَلْ عَلَى أَقْلٍ أَمْ ضِدِّ حُمْلٍ إِنْ عَدِمَ الْمَقْصِدُ لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ
112. كَالنَّذْرِ وَالْحَرَامِ، هَلْ تَقَرَّرَا بِالْعَقْدِ لِلْعَرَسِ الَّذِي قَدْ أَمْهَرَا
113. أَمْ نِصْفُهُ أَوْ لَا عَلَيْهِ مَا اسْتَحَقَّ حَدُّ نِكَاحٍ غَلَّةٌ كَأَنَّ سَرَقَ
114. وَشَبَّهَهَا، تَنْبِيَهُ أَغْلَمَ أَنَّه يَلْزَمُ عَرُوساً فِي الَّذِي تَضْمَنُهُ
115. زَكَاتُهُ وَفِطْرَةُ وَبَغْلُهُهَا (1) يَبْنِي بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبْذُلَهَا (2)
116. كَالْفَسْخِ قَبْلُ وَلَهَا التَّصَرُّفُ بَكْتَبَرُوعٍ بِقَيْدٍ يُعْرِفُ
117. ضَمَانُهُ غَلَّاتُهُ قَدْ فُصِّلَا فِي أَمْهَاتٍ بَيَّانٍ مُجْتَلَى
118. هَلْ يَمْلِكُ الْعَبْدُ وَهَلْ يُقَدَّرُ كَاثِنِينَ وَاحِدٌ وَهَلْ يُعْتَبَرُ
119. فَسَادُ مَا صَحَّ بِنِيَّةٍ فَفِي طَالِقٍ أَنْ يَطَأَ وَلَمْ يَعْلَمْ قُفِي
120. وَحَفْصَةُ مَعَ عَمْرَةٍ كَنَاصِحٍ مَعَ مُرْزِيَقٍ وَشَبَّهَ وَاضِحٌ
121. وَهَلْ يُرَاعَى مُتَرَقِّبٌ وَقَعَ يَوْمئِذٍ أَوْ قَهْقَرَى إِذَا رَجَعَ
122. لِسَبَبِ الْحُكْمِ كَمُعْتِقٍ وَمَنْ رِبْحٌ أَوْ أَمْضَى لِيَبْعَ اعْلَمَنْ
123. وَهِيَ الَّتِي تُدْعَى بِالْإِنْعِطَافِ عَكْسُ الَّتِي تُدْعَى بِالْإِنْكَشَافِ
124. كَطَالِقٍ يَوْمَ قُدُومٍ مَنْ قُصِدَ وَرَدَّ مُنْفِقٍ كَمَالٍ مَنْ قُفِدَ
125. وَآخِرُ الزَّوْجَاتِ طَالِقٌ وَهَلْ كَمَنْ أَقَرَّ سَاكِتٌ وَقَدْ نَقَلَ
126. سَلِيلُ رُشْدٍ نَفِي كَوْنِهِ رِضَا وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ إِذَنْ وَارْتَضَى
127. نَعَمْ بِبِكْرِ لَا بَغَيْرٍ لِلْأَنْثَرِ فَمِنْ فُرُوعِ الْأَصْلِ مَا قَدْ انْكَسَرَ
128. مِنْ يَدٍ (2) مَنْ قَلَبَ كَالْمَكْيَالِ وَالْعَرُوسِ وَالْبَنَّا وَشَبَّهَ تَالِي
129. وَقَدْ حَكَى الشَّيْخُ عَنِ الْأَصْحَابِ الصَّمْتُ كَالْإِقْرَارِ فِي الْإِيَابِ
130. وَالْحَوْزِ وَالْيَمِينِ وَاللَّعَانِ وَالْعَشْقِ وَالنِّكَاحِ وَالضَّمَانِ
131. دَعَاؤَى كَدِينٍ تَجَرَّ عَبْدٌ وَكَرَا وَتَجَلَّ عَبْدٌ لِلْسَّلَامِ قَرَّرَا

(1) وقع ضبط كلمة: وبعلها، بالرفع وضبط كلمة: يبيذها بالنصب، في بعض النسخ، فإذا حملناه كالبيت الذي قبله على أنهما من مشطور الرجز فلا

إشكال فيهما، وإلا فلا يخفى ما فيهما من جهة القافية، غير أنه يمكن توجيه الأخير منهما بإهمال أن على حد قول ابن مالك: وبعضهم أهل أن

حملا على\* ما أختها حيث استحققت عملا. ورفع ييذها، أو بنصب بعلها بأن مقدرة ثقيلة وتكون حينئذ معطوفة على قوله في البيت قبله: اعلم 7

أنه والله أعلم. أملاه الشيخ: عبد الرحمن بن محمد عبد الفتاح.

133. أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ أَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَا يُكْسَبُ  
 134. بِالنَّفْسِ دُونَ النُّطْقِ كَالنُّطْقِ وَمَا فِيهِ تَرَدُّدٌ بِهِ قَدْ عَلِمَا  
 135. هَلْ رَفَعَ أَوْ حَلَّ بِثُنْيَا هَلْ شَمِلَ مُحَاطَبًا خَطَابُهُ أَمْ مُنْعَزِلُ  
 136. عَلَيْهِ كَالْوَكِيلِ وَالْوَصِيِّ وَالْأَمْرِ بِالتَّفْرِيقِ وَالْوَلِيِّ  
 137. وَهَلْ يُرَاعَى طَائِرُ أَصْحَافِهَا قَرِيبُهُ عَلَيْهِ مَنْ يَنْكِحُهَا  
 138. عَبْدُ أَبِي كَمْبَدٍ هَلْ يُعْتَبَرُ خَالٍ مِنَ الْمَعْنَى نَعَمْ قَدْ اشتهر  
 139. فِي الْعَبْدِ وَالسَّيِّدِ فِي الرَّبِّ وَلَا فِي ذَهَبٍ مُسْتَهْلَكٍ قَدْ قُبِلَا

### فصل في البيع وما في معناه

140. الْعَقْدُ قَطٌّ أَوْ مَعَ قَبْضٍ بَيْعٌ بِعَوْضٍ وَقِيلَ قَبْضٌ رَيْعٌ  
 141. أَنْكَرَهُ الْإِمَامُ هَلْ يُعَدُّ عَقْدٌ بِمَعْقُودٍ لَهُ تَعَدُّدُ  
 142. كَالْحِلِّ مَعَ حَرَمٍ بِصَفَقَةٍ جُمِعَ وَالْبَيْعِ مَعَ شَقْصٍ مُجَنِّسٍ سُمِعَ  
 143. هَلْ تَبْطُلُ الصَّفَقَةُ بِالْفَسَادِ مِنْ جَهَةِ فَقَطٍّ (1) كَصَرْفِ بَادِي  
 144. وَبَيْعِ ذِمِّيٍّ وَعَتَقٍ هَلْ وَرَدَ الْحُكْمُ بَيْنَ بَيْنٍ كَوْنُهُ اعْتَقَدَ  
 145. كَالْبَيْعِ مَعَ شَرْطٍ يَصِحُّ وَبَطُلَ وَحُكْمُ (2) زَنْدِيقٍ وَشَبْهِهِ نُقِلَ  
 146. هَلْ نَظَرُ إِلَى الْجِزَافِ (3) قَبْضُ هَلْ رَدُّ مَا يَبِيعُ بَعِيْبٍ نَقَضُ  
 147. أَوْ ابْتِيَاعٍ فَزَكَاةٌ وَيَمِينُ بَيْعُ شَرَا الذِّمِّيِّ حُلْعٌ يَسْتَبِينُ  
 148. وَأَمَةٌ جُعِلَ ضَمَانٌ وَفَلَسَ وَشَبْهُهَا قَدْ بُنِيَتْ عَلَى الْأَسَنِ  
 149. تَنْبِيْهُ الْقَوْلُ بِبَيْعٍ انْتَقَدَ بِعَهْدَةٍ وَشُفْعَةٍ رَضَى فَقَدْ  
 150. وَفَرَّقَ الْإِمَامُ بَيْنَ الْبَيْعِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ بِحَبْرِ الشَّرْعِ  
 151. وَالْقَوْلُ بِالنَّقْضِ بِعَتَقٍ نَقْضًا وَغَلَّةٍ فَا نَظَرُ إِذَا مَا اعْتَرَضَا  
 152. وَهَلْ يَدُ الْوَكِيلِ كَالْمُوَكَّلِ وَهَلْ كَمَا قَدْ حَلَّ مَا لِلْأَجَلِ  
 153. فَالْأَوَّلُ الصَّرْفُ لَهُ وَالثَّانِي فِيهِ وَفِي زَكَاةِ الدَّيْنَانِ  
 154. وَهَلْ كَمَا عُدِمَ حِسًّا مَا عُدِمَ مَعْنَى كَدَرِهِمُ الرِّصَاصِ؟ لَا نَعَمْ (4)

(1) في نسخة: قَطٌّ. (2) أَوْ: وَحُكْمُ: عطفا على كالبيع. (3) الجِزَاف: مثلثة الجيم وهي دخيلة على العربية (4) سبق التنبيه على مثلها.



155. وَهَلْ لِمَا (1) نَدَرَ حُكْمُ مَا غَلَبَ أَمْ حُكْمُ نَفْسٍ كَالْفُلُوسِ وَالرُّطَبِ
156. وَكَسْلَحْفَاةٍ وَقُتُوتٍ نَدَرَا كَذَا مُخَالِطٌ وَنَحْوُ ذِكْرَا
157. هَلِ الْمُرَاعَى مَا بِذِمَّةٍ عُلِمَ أَمْ مُوجِبُ الْحُكْمِ كَدِينَارٍ قُسِمَ
158. لِيُقْتَضَى مُنَجَّمَا أَوْ قُلْدِمَا جَمِيعُهُ عَلَى الَّذِي قَدْ نُجِّمَا
159. أُمْبَقَى أَمْ مَبِيعُ الْمُسْتَقَى كَبِيعِ كَالدَّارِ وَثُنْيَا السُّكَى
160. وَبَيْعِ مَرْكُوبٍ وَثُنْيَا الْإِنْتِفَاعِ أَيْضَمُّنُ الْبَائِعُ أَمْ ذُو الْإِبْتِيعِ
161. لِمَالِكَ وَأَصْبَغٍ وَاسْتَشْكَلَا هَذَا ابْنُ مُحَرَّرٍ وَذَاكَ قَبِلَا
162. وَشَجَرٍ وَثَمَرٍ مَوْتٍ حَصَلَ فِيمَا تَعَيَّنَ بِهِ هَلْ مَنْ فَعَلَ
163. كَفِعَلٍ حَاكِمٍ كَحُكْمٍ قُرَّرَا وَهَلْ يُعَادُ رَاجِعاً مَنْ خُيِّرَا
164. كَمْشْتَرٍ وَغَاصِبٍ وَمَنْ سَرَقَ وَمُسْلِمٍ وَعَيْبٍ حَلِيٍّ اسْتُحِقَّ
165. وَفِي انْعِقَادِ الْبَيْعِ بِالْخِيَارِ قَوْلَانِ فَالْصَّرْفُ عَلَيْهِ جَارِ
166. وَشَبَّهَهُ كَمْشْتَرٍ أَبَا وَهَلْ حُكْمِيَّةُ كَهْوٍ خُلِفَ قَدْ نُقِلَ
167. فِي الْعَبْدِ وَالْمَخْجُورِ كَالْخُلْجَالِ لَكِنْ لَهُمْ فِيهِ كَلَامٌ عَالِ
168. هَلْ نَقْضُ بَيْعٍ فَاسِدٍ مِنْ رَدِّهِ أَمْ أَصْلُهُ عَلَيْهِ فِطْرُ عَبْدِهِ
169. هَلْ قَبْضُ أَوَّلِ الَّذِي تَتَّصِلُ أَجْزَاؤُهُ حُكْمًا كَكُلِّ يَنْقَلُ
170. فِي دَفْعِ كَالسُّكَى وَمَا تَأَخَّرَا جَزَاؤُهُ فِي الدَّيْنِ كَالَّذِي اكْتَرَى
171. وَمُؤْجَرٍ نَفْسًا سِنِينَ وَقَبْضُ سِتِّينَ أَجْرَةً وَلَمْ يَفِ الْعَرْضُ
172. وَشَبَّهَهَا وَشَهَرُوا الْمَنْعَ وَهَلْ يُقْضَى لِذِي الْمَوْزُونِ إِنْ صُنِعَ حَصَلَ
173. فِيهِ بِقِيَمَةٍ بَيِّنَةٍ أَوْ تَلَفَ فِي غَزَلٍ أَوْ حَلِيٍّ أُبِيحَ وَعُورِفَ
174. هَلْ نَقْضُ أَوْ بَيْعُ إِقَالَةٍ بِلَا زَيْدٍ وَنَقْصٍ وَعَلَيْهِ نَقْلًا
175. إِقَالَةٍ فِي بَيْعِ مَا زَهَى وَقَدْ يَبِسَ كَالْعَهْدَةِ وَالْفَرْقُ أَسَدُ
176. نَقْضُ بَطْعَمٍ شُفْعَةٍ مُرَاجَعَةٍ فِي غَيْرِهَا بَيْعٌ وَهَلْ مُسَامَحَةٌ
177. لِمُخْطِئٍ فِي مَالِهِ كَمَنْ دَفَعَ فِي ثَمَنِ ثَوْبًا وَمَنْ حَقَّقَ وَضَعَ
178. وَمُشْتَرٍ لَغَيْرِهِ وَغِلَاطَا وَكُمُثِيبٍ فَوْتَهَا قَدْ شَرَطَا

179. وَبِالرُّجُوعِ احْكُمَ مَعَ الْقِيَامِ  
180. كَذَلِكَ مَا أَشَبَّهَا هَلْ عَوْضُ  
181. كَالصُّلْحِ وَالْخُلْعِ وَكُنْ مُعْتَرِضًا  
182. وَهَلْ إِلَى صِحَّةٍ أَوْ فَسَادٍ  
183. كَالرَّغْيِ وَالْكِرَا وَثَمَرِ تَجْرِي  
184. هَلْ مُلْكُ ظَهْرِ الْأَرْضِ لِلْبَطْنِ شَمَلُ  
185. هَلْ حُكْمُ مَتْبُوعٍ لَتَابِعٍ مُنْعِ  
186. مِنْ حَلِيَّةٍ إِبَارٍ اسْتِحْقَاقِ  
187. مُؤَذِّنٍ أَمَّ بِأَجَرٍ مَنْ بَذَلُ  
188. وَلَبَنٍ كَمَالٍ عَبْدٍ اشْتَرَطُ  
189. وَهَلْ لَهُ قِسْطٌ مِنَ الْحَقِّ فَفِي  
190. وَمَالٍ عَبْدٍ خَلْفَةِ زَرْعٍ ثَمَرُ  
191. بِمَا اسْتُحِقَّ أَوْ أُجِيحَ وَالْغَرَرُ  
192. هَلِ الْيَسَارَةُ بِنَفْسٍ تُعْتَبَرُ  
193. فِي الْبَيْعِ مَعَ صَرْفٍ وَأَوَّلُ قَبْلِ  
194. وَكَثْرَةُ الثُّلُثِ فِي الْمَعَاقِلَةِ  
195. وَذَنْبُ الْأَضْحَاةِ وَالَّذِي اسْتُحِقَّ  
196. إِنْ يَنْقَسِمَ كِدَارٍ سُكْنَى وَرَدِفُ  
197. فِي الدَّارِ كَالْمِثْلِيِّ مُطْلَقًا كَمَا  
198. فِي الشَّيْءِ مِنْ أَشْيَاءٍ مُطْلَقًا كَذَا  
199. إِنْ أَمَكْنَ الْقَسْمُ وَخَيْرٌ إِنْ عُدِمَ  
200. أَمَّا مَسَائِلُ الْوَصَايَا وَالْغَلَثِ  
201. فِي قَصْدِهَا الْأَذَى خِلَافٌ وَثَمَرُ  
202. غَبْنًا فَمِنْهُ وَبَيَاضٌ قَدْ أَلِفَ
- وَمُطْلَقًا فِي بَيْعِ رَبْحٍ نَامِ  
عَلَى ذَوِي عِلْمٍ وَجَهْلٍ يُفْرَضُ  
مَا لِابْنِ شَاسٍ وَقَرَاةٍ مُعْرِضًا  
يُرَدُّ ذُو الْإِبْهَامِ وَالتَّزْدَادِ  
حَمَلِ طَعَامٍ كَثِيبٍ أَجْرِي  
مُعَرَّى بِمَنْحٍ مُلْكُهُ أَوْ إِنْ كَمَلِ  
أَوْ حُكْمُ نَفْسِهِ عَلَيْهِ مَا يَصِحُّ  
مَسَائِلُ الزَّكَاةِ غَرَسٍ سَاقِي  
مَهْرًا كَفِطْرَةٍ وَخَوَزٍ وَعَسَلِ  
وَتَمْرَةٍ زَرْعٍ وَنَحْوِ مَا فَرَطُ  
رَهْنٍ وَحَلِيَّةٍ إِمَامَةٍ قُفِّي  
دَالِيَّةٍ وَشَبَّهَهَا مِنَ الصُّورِ  
وَالْعَيْبِ وَالْعُطْلَةِ مَعْنَاهُ ظَهَرُ  
أَوْ نِسْبَةٍ عَلَيْهِ دِينَارٌ ذَكَرُ  
ثُلُثٌ وَدِرْهَمٌ (1) عَلَى الثَّانِي نُقِلَ  
جَائِحَةٍ خُفٍّ وَحَمَلِ الْعَاقِلَةِ  
مِنْ فُنْدُقٍ وَشَبَّهَهُ قَاضٍ يُحَقُّ (2)  
لَا ضَرَّ لَا نَقْصَ وَفِي الْعَيْبِ اخْتِلَافُ  
فِي ذَنْبٍ وَنَزَرُ نِصْفِ عِلْمَا  
جُزْءُ عُرُوضٍ يُسْتَحَقُّ فَخُذَا  
وَنَزَرُ مَا عُيِّنَ حَبْسُهُ حَرْمُ  
تَبَرُّعِ الْعَرَسِ فَمِنْ نَزَرِ الثُّلُثِ  
كَصُبْرَةِ دَالِيَّةٍ وَمَنْ ذَكَرُ  
فِي أُذُنٍ أَضْحَاةٍ تَرَدَّدُ عُورُ

203. كَحْلِيَّةٍ وَالْحُوزِ وَالْإِبَارِ مَسَائِلَ الزَّكَاةِ غَرَسِ جَارِ  
204. تَبَرَّعَ الْمَرِيضُ أَوْ حَابِي وَمَا ضَمِنَ كَالْعَرَسِ كَشَيْنِ عِلْمَا

### فصل في أنواع من المعاملات

205. هَلْ قَبْضُ مِلْكٍ قَبْضُ مَالِكٍ كَمَا فِي فَلَسٍ غَزَلٍ وَشَبَهٍ عِلْمَا  
206. هَلْ حُكْمٌ نَسَخَ بِالنُّزُولِ يَثْبُتُ أَوْ بِالْوُضُوءِ كَوَكِيلٍ يُنْعَتُ  
207. وَهَلْ تَعَيُّنٌ لْجُزْءٍ شَاعَا عَلَيْهِ خَالَفَ بَعَثَقٍ بَاعَا  
208. كَمْ سَتَحَقَّ وَزَكَاةٍ وَغَصَبٌ وَمَهْرٌ أَوْ مُرْتَهَنٍ كَمَنْ وَهَبَ  
209. جَوَابُ نَفْزِيٍّ عَلَيْهِ جَاءَا بِلَا نَعَمَ فِي قَابِضٍ كِرَاءَا  
210. أَوْ ثَمَّنَا لِشَطْرِهِ وَغَيْرُهُ غُصِبَ هَلْ يُنَزَعُ مِنْهُ شَطْرُهُ  
211. هَلْ يَتَعَيَّنُ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ هَلْ يُنْقَلُ الْحُكْمُ بُعْدَ نِيَّةِ  
212. تَبَدَّلَتْ لَا إِلَيْدُ كَالْوَكِيلِ تَسَلُّفُ الْمُخُوزِ فِي التَّمْثِيلِ  
213. هَلْ شُفْعَةٌ بَيْعٍ أَوْ اسْتِحْقَاقٌ عَلَيْهِ بَذَرٌ مَنْ لَهُ الْحَقُّ  
214. كَتَرَكَهَا الْوَصِيُّ وَالْأَخْذُ نَظَرٌ هَلْ قِسْمَةٌ تَمَيِّزُ أَوْ بَيْعٌ صَدَرَ  
215. فِي قَسَمٍ أَضْحَاةٍ وَمَعْدِنٍ وَمَا أَشَبَهَ ذَيْنِ مِنْ فُرُوعِ عِلْمَا  
216. هَلْ تَقْبِضُ الْيَدُ وَتَدْفَعُ مَعَا وَهَلْ يَكُونُ قَابِضًا مَا صُنِعَا  
217. كَمَالٍ مَحْجُورٍ لِأَوَّلِ عُرْفٍ لِلثَّانِي أَجْرُ صُنْعٍ مَصْنُوعٍ تَلَفَ  
218. وَهَلْ إِلَى أَمَانَةٍ يَخْرُجُ مَا بِذِمَّةٍ بِالْأَمْرِ كَالَّذِ اسْلَمَا  
219. أَوْ أَمَرَ الْغَرِيمَ بِالْكَيْلِ فَضَاعَ بَعْدَ بَزْعَمٍ كَقِرَاضِهِ فَبَاعَ  
220. وَهَلْ إِلَى صَحِيحٍ أَصْلُهُ يُرَدُّ أَمْ (1) نَوْعُهُ مَا اسْتُثْنِيَ الَّذِي فَسَدَ

### فصل في تقسيم الشروط

221. هَلْ شَرْطٌ مَا لَا يَقْتَضِي الْفَسَادَا إِنْ خَالَفَ الْحُكْمَ اعْتِبَارًا قَادَا  
222. كَرَجْعَةٍ نَفْيِ رُجُوعٍ وَاعْتِصَارُ وَنَفْيِهِ ضَمَانٍ رَهْنٍ وَمُعَارُ  
223. وَنَفْيِهِ، وَشَهْرُوا لَا فِي الَّذِي خَالَفَ سُنَّةَ الْعُقُودِ فَاحْتَذَى

(1) في نسخة: أَوْ

224. كَمْـوَدَعٍ ضَمِنَ وَالْكَـرَاءِ وَشَبَّهَ ذَيْنِ وَابْنُ زَرْبٍ رَأَى
225. خَلَا تَبَرُّعُ بَعِيدَ الْعَقْدِ وَالزَّمَّ الْقِرَاضَ بَعْدَ الْقَيْدِ
226. بِهِ، وَلَا بِنِ بِشْرِ التَّزَامَةِ تَلْمِيْزُهُ نَصْرَهُ حُسَامُهُ
227. وَغَيْرُهُ أَنْكَرَهُ وَمَنَعَا وَلَكِلَا الرَّأْيَيْنِ مَبْنَى سَمْعَا
228. هَلْ شَرَطُ مَا يُوجِبُهُ الْحُكْمُ مُنْعٌ كَهَبَةِ وَعِدَّةٍ وَمَا نُزِعَ
229. لِأَمٍّ وَلَدٍ إِنْ تَزَوَّجَتْ، وَهَلْ يُوفَى بِشَرَطٍ لَا يُفِيدُ أَوْ بَطُلَ
230. كَثْمَرِ شَيْءٍ نَسْلُهُ (\*) بَعَيْنِهِ كَضَامِنٍ وَمُشْتَرٍ (1) بَعَيْنِهِ
231. وَالرَّهْنِ بِالتَّعْيِينِ فِيهَا كَالْكَرَى كَثِيبٍ يَبْعَثُ فَتُلْفَى بِكَرَا
232. وَالْعَبْدِ وَالْوَكِيلِ إِلَّا لِيَمِينٍ وَشَبَّهَهَا تَخْرِيجَ لَحْمِيَّ يَمِينِ
233. فِي الْخُلْعِ الْإِخْتِلَافُ مِمَّا ذَكَرَا صَحَّحَهُ نَجْلٌ بِشِيرٍ وَيَرَى
234. غَيْرُ بِهِ فَائِدَةُ الْخَوْفِ وَهَلْ ظَنُّ كَمَالٍ كَتَحَقُّقٍ نُقْلَ
235. فِي كَرْكَاةٍ وَقَضَاً وَالشَّكُّ فِي نَقْصٍ وَزَيْدٍ كَتَحَقُّقٍ فُقْطِي
236. فِي رَكْعَةٍ شَوْطٍ وَفِي الْوُضُوِّ خِلَافٌ وَكَرَبًا وَفِي طَلَاقٍ اخْتِلَافٌ

### فصل في العطايا

237. وَمَا بَغَيْرِ عَوْضٍ يَنْتَقِلُ فَخَوْرُهُ حَتْمٌ بِهِ يَكْتَمَلُ
238. تَقْرِيرٌ أَوْ أَنْشَأَ وَفَاقَ وَارِثُ هَلْ مُلْحَقُ الْعَقْدِ كَهُوَ أَوْ حَادِثُ
239. فِي ثَمَرٍ مَهْرٍ وَصَرَفٍ وَسَلَمَ زَرْعٍ وَخَلْفَةٍ وَشَبَّهَ قَدْ عَلِمَ
240. تَنْبِيْهُ أَغْلَمَ أَنَّهَمْ لَمْ يَطْرُدُوا ذَا الْأَصْلَ فِي شَرَطِ نِكَاحٍ يَرُدُّ
241. وَالطَّبْلَ وَالْإِنْفَاقَ وَالْوُظَيْفَ تَطَوُّعِ الشَّرِيكِ وَالتَّسْلِيْفِ
242. ثُنْيَا وَإِمْتَاعٍ وَطَوُّعٍ بِعُيُوبٍ وَنَقْدِهِ (2) الثَّمَنِ فِي اللَّاءِ تَثُوبُ
243. إِلَى جَوَازٍ كَخِيَارٍ وَكَرَا جُعِلَ وَغَائِبٍ وَشَبَّهَ قُرَرَا
244. هَلْ جُمْلَةُ الْمُلْكِ بِبُطْلَانٍ أَحَقَّ أَوْ جِهَةٌ إِنْ دَارَ بَيْنَ مَا سَبَقَ
245. وَذَا كَمْ ضُطَّرَّ وَجَبَرِ الْجَارِ وَشَرَكَةُ الْوَقْفِ وَشَبَّهَ جَارِي
246. هَلْ يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ نَعَمْ أَوْ لَا نَعَمْ بِسَبَبٍ أَوْ إِنْ لَزِمَ

247. هَلْ عَادَةُ كَشَاهِدٍ أَوْ شَاهِدَيْنِ زَيْدٌ عَدَالَةٌ كَذَاكَ دُونَ مَنِ
248. لِأَوَّلِ كَالْقَمَطِ وَالْوَكَاءِ وَالرَّهْنِ وَالسَّائِكِ وَالْإِرْخَاءِ
249. كَأَمْرًا تَدْمَى، وَلِلثَّانِي وَرَدٌ نِكَاحٌ أَوْ شِبْهُهُ بِأَعْدَلٍ وَجِدْ
250. وَقَالَ بَعْضُهُمْ نِكَاحٌ وَطَلَاقٌ جَرَحَ دِمَاءً وَخُدُودٌ وَعَتَاقٌ
251. فِي عَدَمِ الْحُكْمِ بِهِ تَشْتَرِكُ وَهَلْ تُرِي الْأَرْضُ أَوْ تَسْتَهْلِكُ
252. وَهَلْ كَذِي غُرْمٍ غَرِمُهُ وَهَلْ الْفَرْعُ بَاطِلٌ إِنْ الْأَصْلُ بَاطِلٌ
253. كَذَا مُسَبَّبٌ إِذَا انْتَفَى السَّبَبُ هَلْ يَنْتَفِي الْفَرْعُ إِنْ الْأَصْلُ ذَهَبَ
254. كَذِي تَعَلَّقَ بِعَيْنٍ إِنْ سَقَطَ كَعَامِلٍ وَمُنْفِقٍ عَبْدٍ شَرَطُ
255. مُضْمَنُ الْإِقْرَارِ كَالصَّرِيحِ أَوْ لَا كَمُودَعٍ فِي الصَّحِيحِ
256. تَرُدُّ فِي الرِّبْعِ وَالِدَيْنِ وَمَا أَفْضَى إِلَى الْحَدِّ خِلَافٌ عُلَمَا
257. كَشَاهِدٍ بِالْعَتَقِ وَالَّذِي أَقْرَ بِهِ وَحَالِفَيْنِ وَالْتَفَى اشْتَهَرَ
258. هَلْ مَا أُعِيرَ مِنْ حَيَاةٍ كَالْعَدَمِ أَوْ لَا كَمَنْفُودِ الْمَقَاتِلِ عِلْمٌ
259. وَهَلْ شِرَاءُ خِدْمَةٍ أَوْ رَقَبَةٍ كِتَابَةٌ عَلَيْهِ عِتْقٌ أَوْجَبَهُ
260. سَيِّدُهُ فِي أَمَةٍ لَهُ كَذَا جَبْرٌ وَفِطْرَةٌ ظَهَارٌ اخْتَذَا
261. وَحَالِفٌ وَغَلَّةٌ مَنْ اشْتَرَى كِتَابَةُ الزَّوْجِ وَالِاسْتِئْبَارِ جَرَى
262. لِلْعِتْقِ وَالْبَيْعِ انْتِسَابُهَا عِلْمٌ عَلَيْهِ كَالْمَدِينِ وَالَّذِي سَقِمَ
263. وَهَلْ لِمَنْ أَسْقَطَ حَقًّا لَمْ يَجِبْ رُجُوعُهُ إِذَا جَرَى لَهُ السَّبَبُ
264. كَوَارِثٍ وَذَاتِ شَرَطٍ أَوْ أَمَةٍ وَشُفْعَةٍ وَشِبْهَهَا، أَوْ لَزِمَهُ
265. هَلْ بَيْتُ مَالٍ وَارِثٌ أَوْ مَجْمَعٌ عَلَيْهِ إِيْصَاءٌ بِمَالٍ أَجْمَعٍ

### فصل في النظائر والفروع التي تدخل تحت أصل واحد

266. إِعْطَاءٌ مَا وَجِدَ حُكْمَ مَا عُدِمَ وَعَكْسُهُ أَصْلٌ، لِذَاكَ مَا عِلْمٌ
267. مِنْ غَرَرٍ نَزَرَ وَمَا قَدْ عَسُرَا مِنْ حَدَثٍ وَشِبْهِهِ وَذُكْرَا
268. لِذَا الْمُقَدَّرُ مِنَ الْمُلْكِ كَمَا بِدِيَّةٍ حَوُولٍ وَعِتْقٍ عُلَمَا
269. وَبَقِيضِ الْقَصْدِ عَامِلٌ إِنْ فَسَدَ فِي قَاتِلٍ مُوصٍ كَذَا الَّذِي قَصَدَ

270. فَسَادًا أَوْ إِفَاتَةً فِي الْبَيْعِ  
 271. وَهَارِبٍ وَمَنْعٍ مَنْ تَصَدَّقَا  
 272. وَمَنْ زَنَتْ أَوْ اشْتَرَتْ بَعْلًا كَمَا  
 273. وَشِبْهِ مَا ذُكِرَ وَالَّذِ قَدَّمَا  
 274. كُمْتُ زَوْجٍ بَعْدَهُ وَمَنْ  
 275. أَنَّ التَّصَدُّقَ بِكُلِّ الْمَالِ  
 276. وَمَا لِحَيْضٍ سَفَرٍ وَمَنْ صَنَعَ  
 277. مِنْ قَبْضٍ دَيْنٍ وَالَّذِي بَاعَ النِّعَمَ  
 278. وَأَبْقَى مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ  
 279. عِنْدَ التَّنَازُعِ بِقَبْضٍ وَانْقِصَى  
 280. لِمُشْتَرٍ كَلْحَمٍ أَوْ بَقْلٍ فَبَانَ  
 281. إِنْ ادَّعَى الدَّفْعَ قُبِيلَ الْقَبْضِ  
 282. كَحَالِ اسْتُصْحَبٍ أَوْ مَا قَدْ وَقَعَ  
 283. وَقِيلَ إِنْ ضَعُفَ قَوَاهُ الْبَدَلُ  
 284. بِفَاسِدٍ فِي الْحَالِ لَا تُوَاعِدِ  
 285. مَا لَيْسَ عِنْدَكَ كَذَا وَمَا مَنَعَ  
 286. تُبِيحُ مَحْظُورًا ضَرُورَةً كَمَا  
 287. فِي كَسَفَاتِجِ رَبٍّ وَسَوَائِسِ  
 288. فِي سَنَةِ وَنَجَسٍ كَعَلِكٍ وَمَا  
 289. كَعَكْسٍ أَوْ لَا نَفْيٍ مَا قَدْ أَدَّى  
 290. مِنَ الْفُرُوعِ جَعَلَ عَبْدٌ مَهْرًا  
 291. وَقَبْضٍ مَهْرٍ أَمَةٍ وَمَنْ شَهِدَ  
 292. فِي مُتَلَفٍ قِيمَتَهُ إِنْ قُومَ مَا  
 293. كَالْعَزْلِ وَالْجِدَارِ بَاجٍ قَدْ عَزَا  
 نَهَجٌ عِيَاضٍ ذَا بِلْدَا لَا الرِّبْعِي  
 وَرِدَّةٍ وَمَنْ نَصَابًا سَرَقًا  
 لِأَشْهَبٍ إِنْ أَخْنَثَتْ قَدْ عَلِمَا  
 شَيْئًا قُبِيلَ وَقْتِهِ قَدْ حُرِمَا  
 طَلَّقَ فِي رَأْيٍ وَشِبْهِهِ اعْلَمَ مَنْ  
 لِنَفْسِي حَاجٍ لَمْ يَكُنْ بَتَالِي  
 بِالنَّقْدِ حَلِيًّا وَالَّذِي قَدْ امْتَنَعَ  
 فِيمَنْ تَبَرَّعَتْ خِلَافٌ قَدْ عَلِمَ  
 مَثْمُونًا أَوْ أَجْلًا أَوْ أَثْمَانًا  
 بِسَكْتٍ بِائِعٍ طَوِيلًا الْقَضَا  
 بِهِ وَإِلَّا فَخِلَافٌ اسْتَبَانَ  
 وَبَعْدَهُ فَلَا وَشِبْهِهِ الْفَرَضُ  
 وَبَدَلٌ مَعَ أَصْلِهِ لَا يَجْتَمِعُ  
 كَمَاءٍ اسْتُعْمِلَ وَالْخُفُّ نُقِلَ  
 كَعِدَّةٍ بَيْعٍ طَعَامٍ وَارِدِ  
 لِلْوَقْتِ فِي الصَّرْفِ خِلَافٌ قَدْ سَمِعَ  
 لِذِي اضْطِرَّارٍ وَخِلَافٌ عَلِمَا  
 بِسَالِمٍ وَأَخْضَرَ بِبَابِ  
 أَخْرَ بَعْدَ الْوَقْتِ قَرْضًا عَلِمَا  
 إِثْبَاتُهُ إِلَيْهِ أَوَّلَى عُدَا  
 كَمُعْتَقَيْنِ ادَّعِيَا أَقْرَا  
 بَعْتَقٍ أَوْ حَمَلٍ وَشِبْهِهَا وَرَدُ(1)  
 فِي الْحَلِيِّ وَالْقَبْرِ خِلَافٌ عَلِمَا  
 أَلْمِثْلُ فِي الْعَرْضِ وَمِنْهَا أُبْرِزَا

(1) ولك فيها الضم أي ورد، ورفع التاء من قيمته لكن هذه أجنود.

294. وَمَثَلُ (1) مِثْلِي سِوَى مَا صُرِّيَا مَعَ الْجِزَافِ وَالْخِلَافِ رُؤْيَا
295. فِي الْعَرْضِ وَالْغَصْبِ بِمَوْضِعِ الْغَلَا وَالْمَا بِمَعْطَشٍ وَشَبَّهِ نَقْلَا
296. لِأَكْبَرِ الضَّرَرَيْنِ يُنْفَى الْأَضْعَرُ مِنْ ذَلِكَ الْجَارِ وَمَنْ يَحْتَكِرُ
297. وَصَاحِبُ الْمَاءِ أَوْ الْفَدَانِ وَفَرَسٍ وَالشَّبَّهِ لِلْسُلْطَانِ
298. وَحَكَمَانِ وَسَفِينَةُ أَسِيرٍ يُجْبَرُ صَاحِبُ الْقَلِيلِ لِلْكَثِيرِ
299. كَثُورٍ أَوْ دَجَاجَةٍ أَوْ دِينَارٍ كَذَلِكَ سِنُورُ جِدَارٍ أَزْيَارٍ
300. وَشَبَّهَهَا، وَأَصْلُ شَرْعِنَا الْقَضَا لِمَا يَعْمُ كَالْعَدَا وَمَا مَضَى
301. أَخَفَّ مَكْرُوهَيْنِ مَحْظُورَيْنِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ كَفَى ضَرَرَيْنِ
302. قَدِمَ كَبَقْرٍ وَعُورَةٍ وَكَذَا مُضْطَرٌّ أَوْ مَا مِنْ نِكَاحٍ أَنْفَذَا

### فصل في الكلي الجامع للقواعد

303. لَا يَسْقُطُ الْوُجُوبُ بِالتَّسْيَانِ وَفِي ضَعِيفٍ مُدْرِكٍ قَوْلَانِ
304. فِي تَجَسٍّ نَضَحٍ وَتَرْتِيبٍ عِلْمٍ كَقَبْلَةِ تَسْمِيَةِ فُورٍ، نَعْمَ
305. كَفَّارَةٌ تَسْقُطُ عَمَّنْ لَمْ يَطَا وَعَنْهُ شَهْرٌ وَبُعْذَرٌ أُسْقِطَا
306. فِي طُوعٍ حَجٍّ وَصَلَاةٍ وَصِيَامٍ طَوَافٍ قَادِمٍ عُكُوفٍ وَائْتِمَامٍ
307. وَعُمْرَةٍ إِذْ لَزِمَتْ مَنْ شَرَعَا وَفِي ائْتِمَامٍ نَظَرٌ قَدْ سَمِعَا
308. الشَّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا يُؤَثِّرُ فِي كَطْلَاقٍ وَعَتَاقٍ يُذَكَّرُ
309. وَعَكْسُهُ الشَّرْطُ كَمُوقِنٍ إِذَا فِي حَدَثٍ شَكٌّ وَشَبَّهِ اخْتَذَى
310. الْخُرْجُ بِالضَّمَانِ أَصْلٌ قَدْ وَرَدَ فِي مُسْتَحَقٍّ شُفْعَةٍ بَيْعٍ فَسَدَ
311. رَدِّ بَعِيبٍ فَلَسٍ بِمَا رَمَزَ بِجَيْرٍ مِنْ كَلِمٍ (تَجَّ شَسِي عَفَزَ)
312. وَالرَّيْحُ تَابِعٌ لِمَالٍ مَا عَدَى غَصْبٍ وَدِيْعَةٍ وَتَفْلِيسٍ بَدَا
313. وَالْعَرْضُ إِنْ يَبَعَ بِعَرْضٍ فَاسْتُحِقَّ رَدُّ بَعِينِهِ وَإِنْ فَاتَ تَحَقَّقَ
314. قِيمَتُهُ إِلَّا بِخُلْعٍ وَنِكَاحٍ مُكَاتَبٍ مُقَاطِعٍ عُمَرَى اصْطِلَاحٍ
315. فَقِيمَتُهُ الْعِوَضُ وَالْمُقَيَّدُ مِنْهَا مُسَافَاةٌ قِرَاضٌ وَجَدُوا
316. فَرَسَهَا مِنْهَا عِيَاضُ الْكَثِيرِ عَلَيْهِ وَالْغَيْرُ بِتَأْوِيلٍ بَصِيرُ

317. وَثُبِتْ أُولَى مِنَ الَّذِي نَفَى فِي الْجَرْحِ وَالْقَتْلِ بُلُوغِ عُرْفَا
318. كَعْقِلٍ مَنْ أَوْصَى وَإِصَاءٍ كَذَا فِي كَالْمَوَازِينِ وَشَبْهِهِ اخْتِلَافُ
319. وَقِيلَ فِي الْبَعْضِ بِأَعْدَلٍ كَمَا فِي سَفْهِ تَنْبِيهِهُ الَّذِي عُلِمَا
320. مَنْ قَوْلِهِمْ فِيمَنْ عَلَى نَفْيِ شَهْدٍ يَسْقُطُ إِجْمَالُ نَعْمٍ وَقَدْ فَقِدَ
321. عِلْمُ ضَرُورِيٍّ وَظَنُّ غَالِبٍ كَنَفِي بَيْعٍ أَوْ وَفَاءٍ طَالِبٍ
322. وَإِنْ يَكُنْ ذَلِكَ فَلَا اتِّفَاقًا كَحَصْرِ وَارِثٍ وَشَبْهِهِ لَا قِي
323. يَضْمَنُ ذُو إِرْثٍ وَرَهْنٍ وَخِيَارٍ عِرْسٍ وَصَانِعٍ وَحَاضِنٍ مُعَارٍ
324. وَحَامِلِ الطَّعَامِ كَالَّذِي حَبَسَ لِثَمَنِ ذَا غَيْبَةٍ إِنْ التَّيَسَّنَّ
325. تَلَفُهُ لَا غَيْرُهُ فَمَعَ يَمِينٍ كَحَارِسٍ وَذِي قِرَاضٍ وَأَمِينٍ
326. كَوَالِدٍ وَصَبِيٍّ وَسَمْسَارٍ رَاعٍ وَخَاتِنٍ طَيِّبٍ بَيْطَارٍ
327. نُوتٍ وَكَيْلٍ مُبْضِعٍ وَخَادِمٍ مُعَلِّمٍ وَمُكْتَرٍ وَحَاجِمٍ
328. وَمُسْتَعَلِّمٍ رَسُولٍ مُشْرِكٍ عَنِ بَعْضِهِمْ ضَمَانُ بَعْضِهِمْ حُكِي
329. وَكُلُّ مَنْ خَالَفَ أَوْ تَعَدَّى أَوْ غَرَّ بِالْفِعْلِ كَمَنْ قَدْ شَدَّ
330. أَوْ صَبَّ أَوْ قَطَعَ أَوْ قَدْ أَنْكَحَا لَا غَرَّ بِالْقَوْلِ عَلَى مَا صُحِّحَا
331. ضَمْنُهُ لَا مُنَازَعًا فِيمَا قَلَعَ كَالصَّبْغِ وَالنَّحْرِ وَلِلْخَوْفِ نَزْعٌ
332. وَكُلُّ مَنْ صُدِّقَ فِي دَعْوَى التَّلَفِ ثَقَبَلُ دَعْوَى رَدِّهِ مَعَ الْحَلْفِ
333. إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً حِينَ دَفَعَ وَبَعْضُهَا فِيهِ خِلَافٌ قَدْ سُمِعَ
334. وَكُلُّ شَخْصٍ ضَامِنٍ إِذَا ادَّعَى رَدًّا بِلَا بَيِّنَةٍ لَنْ يُسْمَعَا

### فصل في أصول كل قاعدة

335. طَهَارَةُ الْأَعْيَانِ أَصْلٌ وَكَذَا بَرَاءَةٌ لَا بَعْدَ تَكْلِيفٍ خُذَا
336. عَكْسًا بَعْكَسٍ وَيَسَارًا جَرْحٌ جَمْعٌ تَسَاوٍ وَالظُّهُورُ شَرْحٌ
337. وَصِحَّةُ حُرِّيَّةٍ تَضْمِينٌ ضَمَانُ كَالْكَرَاءِ لَا التَّغْيِينُ
338. وَالْإِذْنُ لَا الْعَدَا وَأَنْ لَا يُجْمَعَا لِلْمَرْءِ بَيْنَ الْعَوَظَيْنِ فَاسْمَعَا



339. وَبِالنُّدُورِ احْكُمَ إِذَا شَيْءٌ وَرَدَ كَأَجْرِ مَنْ أَمَّ وَجُعِلَ مَنْ قَعَدَ  
340. كَذَا اللُّزُومُ فِي الْعُقُودِ أَصْلٌ وَجَاءَ فِي جُعِلَ قِرَاضٍ حَلٌّ  
341. زِرَاعَةٍ وَكَالَةِ مَا يُعْتَصَرُ وَصِيَّةٍ قَبُولَهَا وَمَنْ أَقْرَ  
342. غَرَسٍ وَشِرْكَةٍ وَتَحْكِيمٍ كِرَا فِي بَعْضِهَا الْخِلَافُ وَالْفَرْقُ يُرَى

### فصل فيما اختلف في تقديم أحدهما على الآخر

343. إِنْ دَارَ فَرْعٌ بَيْنَ أَصْلَيْنِ وَقَدْ تَعَذَّرَ الْجُمُعُ يُقَدِّمُ الْأَسَدُ  
344. وَمَقْصِدٌ إِنْ عَارِضَ اللَّفْظُ قُفِي ذَاكَ وَقِيلَ ذَا كَنَزْدَرِ حَالِفِ  
345. فِي الْأَخْذِ بِالْغَالِبِ أَوْ أَصْلٍ إِذَا تَعَارَضَا قَوْلَانِ لَكِنْ نُبْذَا  
346. إِجْمَاعاً أَصْلٌ عَارِضَ الَّذِي شَهِدَ وَغَالِبٌ فِي الدِّينِ قَالَ مَنْ رَشَدَ  
347. فِي الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ أَيْضاً عِلْمَا مَعَ تَعَارُضٍ كَقَبْرِ قَدِمَا  
348. وَغَالِباً قَدِمَ عَلَى مَا نَدَرَا وَهُوَ شَأْنُ شَرْعِنَا فَكْثُرَا  
349. لَكِنْ عَلَيْهِ نَادِرٌ قَدْ قَدِمَا كَالطِّينِ وَالنَّعْلِ وَنَحْوِ عِلْمَا  
350. وَمِنْهُ نَسَجُ مُسْلِمٍ لَا يَخْتَرَزُ مِنْ نَجَسٍ وَثَوْبُهُ كَمَنْ نُبِزَ  
351. بِشُرْبٍ أَوْ تَرْكِ الصَّلَاةِ أَوْ جَهْلٍ كَثُوبِ سُوقٍ وَعَنِ اللَّخْمِيِّ نُقِلَ  
352. فِي ثَوْبٍ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ لِنَجَسٍ كَالْتَّوْمِ لَكِنْ خَفَّفَ الَّذِي لَبَسَ  
353. فِي الرَّأْسِ قِيلَ مَا عَدَى مَنْ شَرِبَا وَغَسَلَ مَا قَدْ شُكَّ فِيهِ صَوْبَا  
354. وَنَسَجُ كَافِرٍ وَمَا قَدْ صَنَعَا كَفَاسِقٍ مِنْ كَطَعَامٍ وَسَّعَا  
355. فِيهِ كُلُّبَسِ صَبِيَّةٍ وَنَقَلَا مَعَا فِرْيٍ: نَجَسٌ، وَقِيلَ: لَا  
356. إِنْ اسْتَقْلَّ وَلَدٌ بِالْغَسَلِ وَكَمَبَرَزٍ وَوَضْعِ الْحَمَلِ  
357. وَشَبَهُ مَا ذَكَرَ مِمَّا ارْتَكَبَا مِنْ النَّوَادِرِ لِمَعْنَى أَوْجَبَا

### فصل في الدعوى

358. الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ يُؤَافِقُهُ عُرِفَ أَوْ أَصْلُ بَعْضُهُمْ يُحَقِّقُهُ  
359. بَأَنَّهُ أَقْرَبُ خَصْمَيْنِ سَبَبَ وَالصِّدْقُ مُدَّعٍ كَنَاطِرٍ طُلُبَ

360. طَلَبُ مَا بِذِمَّةِ الْمُعَيَّنِ أَوْ الْمُعَيَّنِ كَثُوبٌ بَيِّنِ
361. أَوْ مَا تَرْتَبُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ كَأَمْرَةٍ أَوْ وَارِثٍ إِنْ اِعْتُسِرَ
362. شَرْعاً وَإِلَّا لَا كَعُشْرِ سَمْسِمَةٍ دَعْوَى صَاحِبَةٍ وَجْهَلاً عَدَمَهُ
363. وَلَمْ تُكَذِّبْ عَادَةً وَحَقَّقَا وَغَرَضُ صُجَّحٍ هَلْ تَعَلَّقَا
364. وَكُلُّ مَا تُبَوِّتُهُ مُقَيَّدٌ بِشَاهِدِي عَدْلٍ فَإِنْ تَجَرَّدَ
365. فَلَا يَمِينُ مُطْلَقاً نَعَمْ تَجِبُ إِنْ نُفِيَ الْقَيْدُ وَكَانَ مَا طُلِبَ
366. مُسْتَوْفياً شُرُوطَ مَا تَقَدَّمَ وَمُشَبَّهاً كَمَنْ بِسُوقٍ عُلِمَا
367. الْحُكْمُ وَالتُّبُوتُ شَيْءٌ اتَّخَذَ وَقِيلَ غَيْرَانِ، نَعَمْ هَذَا أَسَدٌ
368. وَخُصِّصَ الْكُلُّ كَمَا قَدْ عُمِّمَا نُهَوِّضَ حُجَّةً تُبَوِّتُ وَسَمَا
369. وَالْحُكْمُ إِنْ شَاءَ كَلَامٍ قُرِّرَا فِي النَّفْسِ الْإِزَامُ وَقَدْ تَأَثَّرَا
370. بِهِ الَّذِي تَقَدَّمَتْ مَدَارِكُهُ وَبَاجِتْهَا تَنْجَلِي مَسَالِكُهُ
371. لِأَجْلِ مَا يَصْلُحُ مِنْ دُنْيَا وَقَدْ اخْتَصَّ بِالْفُتْيَا جَمِيعُ مَا وَرَدَ
372. مِنَ الْعِبَادَاتِ وَمَا قَدْ مُنِعَا مِنْهَا وَأَسْبَابُ شُرُوطٍ جُمِعَا
373. وَمَا لِلْآخِرَةِ فِيهِ اخْتِلَفاً وَرُسْمُهَا إِيخَارُ مَنْ قَدْ عُرِفَا
374. بِأَنَّهُ أَهْلٌ بِحُكْمٍ شُرِعَا وَالْحُكْمُ وَهِيَ فِي سِوَاهَا اجْتِمَعَا
375. وَرُبَّمَا شَارَكَهَا فِيْمَا ذَكَرَ مِنَ الزَّكَاةِ أَيْضاً إِنْ لَهُ افْتِقَرُ
376. وَكُلُّ مَا تَعَيَّنَ الْحَقُّ بِهِ وَلَا يُؤَدِّي أَخْذُهُ لِعَيْبِهِ
377. لِفِتْنَةٍ أَوْ لِفَسَادٍ سَمِعَا مِمَّا عَلَى ثُبُوتِهِ قَدْ أُجْمِعَا
378. فَلَيْسَ يَحْتَاجُ لِحَاكِمٍ بَلَى أَضْدَادُ مَا ذَكَرَ كَالَّذِ نُنْقَلَا
379. مِمَّا لِاجْتِهَادِ ذُو(1) التَّحْرِيرِ يَحْتَاجُ كَالْإِنْفَاقِ وَالتَّقْدِيرِ
380. وَمَا يُؤَدِّي لِحَيَانَةٍ وَمَا إِلَى فَسَادِ الْعِرْضِ أَوْ خَوْفِ الدِّمَا
381. مُسْتَنْدُ الشَّهَادَةِ الْعِلْمُ نَعَمْ مُدْرِكُهُ عَقْلٌ وَنَقْلٌ وَتَضَمُّ
382. ذَوَاتُ حِسِّ لَهُمَا وَمُسْتَدَلُّ قَدْ يُكْتَفَى بِالظَّنِّ وَالسَّمْعِ(2) نُقْلُ
383. عَزْلٌ وَجَرْحٌ سَفَهٌ وَكُفْرٌ ثُمَّ نِكَاحٌ ضِدُّهَا وَضُرٌّ

384. كَهَبِيَّةٌ وَصِيَّةٌ وَإِنْفَاقٌ وَلَادَةٌ حِرَابِيَّةٌ وَإِعْتِاقٌ<sup>(1)</sup>
385. خُلِعَ رَضَاعٌ نَسَبٌ وَأَسْرُ قَسَمٌ قَسَامَةٌ وَلَوْثٌ يُسْرُ
386. إِبَاقٌ أَوْ حَمَلٌ وَتَفْلِيْسٌ وَلَا جُنْحٌ نِيَابَةٌ وَإِفْرَارٌ جَلَا
387. وَقَفٌ وَتَنْفِيْذٌ وَمَوْتُ وَابْتِيَاعٌ تَصْرُفٌ إِرْثٌ تَصِيْحٌ بِالسَّمَاعِ
388. وَاللَّفْظُ فِي الْأَدَاءِ إِنْشَاءٌ بِمَا ضَارَعَ فِي الْعُقُودِ مَاضٍ عِلْمًا
389. كَالْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ وَاسْمٌ مَنْ فَعَلَ زِيدَ لِذَيْنِ وَعَلَى الْعُرْفِ الْعَمَلُ
390. وَالْحَدُّ لَا يُلْزَمُ لَكِنْ إِنْ شَهِدَ غَيْرٌ بِهِ تَمَّتْ وَإِلَّا فَاعْتَمِدَ
391. عَلَى الْيَمِينِ وَكَذَا جَهْلُ الْعَدَدِ بَيِّنَةٌ أَوْ نَسِيَتْ<sup>(2)</sup> وَقَدْ وَرَدَ
392. الرَّدُّ فِيهِمَا وَأَدِ مُثْبِتَا أَوْ جَامِعًا نَفِيًّا لَهُ كَمَا أَتَى
393. فِي حَصْرِ وَارِثٍ وَمَلِكٍ وَلْتَرِدَ أَلْفَاظُ أَخْبَارٍ عَلَى الْإِنْشَاءِ اعْتَمِدَ
394. وَبَيَّعَ أُمٌ وَلَدٌ مُمْنُوْعٌ إِلَّا بِسِتِّ بَيْعِهَا مَسْمُوعٌ
395. رَهْنٌ وَتَفْلِيْسٌ قِرَاضٌ شِرْكَةٌ جَنَائِيَّةٌ كَوَظْءٌ مَنْ يَتْرَكُهُ<sup>(3)</sup>
396. تَنْجِيْزُ عِتْقٍ فِي الَّتِي قَدْ مُنِعَا مِنْ وَطْئِهَا مُوْلِدُهَا قَدْ سُمِعَا
397. وَكُلُّ وَلَدٍ تَابِعٌ لِلْأُمِّاتِ وَفِي وَصَايَاهَا وَفِي الْجَنَائِيَّاتِ<sup>(4)</sup>
398. ثَلَاثَةٌ لَا يَتَّبِعُونَ فَاعْتَمِدَ فِي كَشْفِ شَاهِدٍ بِخَمْسَةِ شَهْدٍ
399. فِي رِدَّةٍ سَرِقَةٍ وَمُسْتَحَقٌّ زِنَى وَمَوْلى فُلْيُوْدٌ كَالْفَلَقِ
400. وَنَسَبٌ وَالْحَدُّ لَنْ يَجْتَمِعَا إِلَّا بِزَوْجَاتٍ ثَلَاثٍ فَاسْمَعَا
401. مَبْتُوْتَةٌ خَامِسَةٌ وَمَحْرَمٌ وَأَمْتَيْنِ حُرَّتَيْنِ فَاعْلَمْ
402. بِشَرْطِ عِلْمٍ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ وَنَفْيٌ تَسْوِيْعٌ بَيْتٍ فَادْكُرْ

### فصل في السنة

403. سُكُوتٌ سَيِّدُ الْوَرَى مُحَمَّدٌ وَقَوْلُهُ وَفِعْلُهُ لِلْأَبَدِ
404. وَمَا عَلَيْهِ قَدْ أَقَرَّ سُنَّةٌ وَالْمُحَدَّثَاتُ بِدَعَاةٍ لَكِنَّهُ
405. تَجِبُ إِنْ شَمَلَهَا أَدِلَّتْهُ كَالْكَتَبِ وَالضِّدُّ بَدَتْ أَمْثَلَتْهُ
406. يُنْدَبُ مَا دَلِيلُهُ قَدْ عَمَّه كَمَرْكَبٍ وَلِبْسَةٍ الْأَيْمَةُ

(1) لك في وصية وما بعدها: الجرُّ عطفًا على كهبة، والبقاء على الرفع باعتبارها معترضة. (2) في نسخة: نُسِيَتْ، وما هنا أولى. (3) تصويب من

الشيخ عبد الرحمن، أو يقال: يَتْرَكُهُ فالتسكين في مثل هذا شائع على أنه ليس من مشطور الرجز وإلا فلا كما مر. (4) لا اعتراض على

الناظم رحمه الله بهذا وشبهه مما أورده مراراً، لأن قوله: بهذا الرجز يمكن حمله على الغالب أفاده الشيخ.

407. وَكَتَرَاوِيحَ، وَمَا قَدْ شَمَلَهُ (1) دَلِيلُ كُرْهِ كَهْوٍ كَالْمَفْضَلَةِ
408. تُخَصُّ بِالنَّوْعِ مِنَ التَّعْبُدَاتِ وَكَالزِّيَادَةِ عَلَى الْمُحَدَّدَاتِ
409. مِمَّا اسْتُحِبَّ وَيُبَاحُ مَا شِمِلَ دَلِيلُهَا كَمُنْخُلٍ مِمَّا نُقِلَ
410. حَاصِلُهَا اسْتِنَادُهَا لِمَا شَهِدَ الشَّرْعُ بِاعْتِبَارِهِ فَلْيُعْتَمَدْ
411. عَلَيْهِ أَوْ الْغَايَةِ عَنْهُ يُصَدُّ أَوْ لَمْ يَكُونَا فَبَاحَةً فَقَدْ
412. قَالَ تَقِيُّ الدِّينِ قَوْلُ عُمَرَ ذِي بَدْعَةٍ نِعَمْتُ وَقَوْلُ مَنْ يَرَى
413. تَقْسِيمَهَا أَيْ لُغَةً وَقَوْلُهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ صَحَّ نَقْلُهُ
414. وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ نَعَمْ شَرْعاً لِمَا اسْتِنَادُهُ قَدْ انْعَدَمَ
415. وَمَا دَلِيلُ فَرَضِهِ أَوْ نَذْبِهِ بَادٍ فَلَيْسَ بِدْعَةٍ فَانْتَبِهَ
416. كَجَمْعِ مُصْحَفٍ وَشَكْلِ وَنَقْطٍ نَقَشَ كَدِرْهُمْ ثَرِيّاً وَبُسْطٍ
417. مَعَ مُسْمِعٍ وَشَبَّ هَذِهِ فَقَدْ أَحَدَتْهَا السَّلَفُ نِعَمَ مَا وَرَدَ
418. تَنْبِيَهُ اَعْلَمَ فِي الدُّعَا تَرَدُّدُ إِثْرَ الصَّلَاةِ بِاجْتِمَاعٍ يُوجَدُ
419. وَقِيلَ إِنَّ هَذَا أَضْيَفَ مِنْهَا وَخُسْنُهُ إِنْ لَمْ يُضَفْ قَدْ سُمِعَا
420. وَهَلْ دُعَا الْأَذِينَ لَيْلًا وَالنِّدَا لَهَا بِغَيْرِ لَفْظِهِ وَمَا بَدَا
421. مِنْ قَوْلِهِ: أَصْبَحَ وَاللَّهُ حَمْدُ مُسْتَحْسَنَاتٍ لَا نَعَمْ فَذَا اعْتَمَدْ
422. لِشَاهِدِ الشَّرْعِ بَأَنَّ الْجُنُوسَا مُعْتَبَرٌ فَطَبَّ بِذَاكَ نَفْسَا
423. وَفِي نَفِيرِ الصَّوْمِ وَالْبُوقِ نُقِلَ تَرَدُّدٌ تَأَمَّلِ الَّذِي عُمِلَ
424. مِنْ عَمَلِ الْغُلَامِ وَالْفَنَارِ وَالشَّبَّهَ زَنْ وَقِسْنَهُ بِالْمُعْيَارِ
425. وَكُلُّ مَا يَخْلُصُ لِلتَّعْبُدِ أَوْ كَانَ غَالِباً بِنِيَّةٍ بُدِي
426. إِنْ كَانَ ذَا لَبْسٍ وَمَا تَمَحَّضَا أَعْنِي لِمَعْقُولِيَّةٍ نَحْوُ الْقَضَا
427. أَوْ غَلَبَتْ كَنَجَسٍ فَلَا افْتِقَارُ وَفِي اسْتَوَا الشَّائِبَتَيْنِ الْإِعْتِبَارُ
428. وَنَفْيُهُ وَكُلُّ مَا مَصْلَحَتُهُ تَحْصُلُ بِالْفِعْلِ فَتُنْفَى نِيَّتُهُ
429. وَكُلُّ قُرْبَةٍ بِلَا لَبْسٍ تَرَدُّ كَذِكْرِ افْتِقَارِهَا لَهَا فَقَدْ
430. تَمَيَّزُ عَادَةٌ بِهَا أَمْرٌ خُتِمَ وَفِي الْعِبَادَاتِ تَقَرُّبٌ عُلِمَ

(1) أو: شَمَلَهُ، لأن شَمِلَ فيها لغة من باب قعد وإن لم يعرفها الأصمعي فهي محفوظة.

431. وَفَرَضُ عَيْنِ الَّذِي تَكَرَّرَا نَفَعُ بِهِ غَيْرُ كِفَايَةٍ<sup>(1)</sup> يُرَى
432. فِي زُرٍّ وَجَاهِدٍ قُمْ بِشَرْعٍ وَاشْهَدِ وَأَقْضِ وَأُمِّ وَأُمْرٍ بِعُزْفٍ وَارْدِدِ
433. سَلَامًا أَفْتٍ وَاحْتَرَفٍ وَادْرَأَ وَمُنْ مَيْتًا وَرَابِطًا، أَفْدِ، وَثَّقْ تُؤَمِّنْ
434. وَالظَّنُّ كَافٍ فِي السُّقُوطِ وَالسُّنَنِ عَيْنُ كِفَايَةٍ عَلَى ذَاكَ السَّنَنِ
435. دَرَأُ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ فَخُذْ مَا نُقِلَا
436. هَذَا تَمَامُ الْمَنْهَجِ الْمُنتَخَبِ جَمَعْتُهُ مِنْ أُمَّهَاتِ الْكُتُبِ
437. لَقَطْتُ فِيهِ ذُرْرًا ثَمِينَةً مِمَّا انْتَمَى لِعَالَمِ الْمَدِينَةِ
438. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِنْعَامِ بِالْفَضْلِ وَالرَّحْمَةِ وَالْخِتَامِ
439. أَحْمَدُهُ بِإِبْلَغِ التَّحْمِيدِ شُكْرًا عَلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ
440. إِذْ خَيْرُ مَا فَاهَتْ بِهِ الْأَفْوَاهُ إِنْخِلَاصُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
441. سُبْحَانَهُ بِالْغَفْلِ فِي الْإِنْعَامِ إِذْ عَمَّنَا بِنِعْمَةِ الْإِسْلَامِ
442. وَخَصَّنَا بِالْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ إِذْ لَمْ نَكُنْ لَوْلَا هُدَاهُ نَهْتَدِي
443. ثُمَّ أَصْلِي دَائِمًا عَلَى الْهُدَى وَالْآلِ وَالصَّحْبِ وَمَنْ بِهِ افْتَدَى<sup>(2)</sup>
444. وَأَسْأَلُ اللَّهَ بِهِ نَيْلَ الْمُنَى وَيَرْحَمُ الرَّحْمَنُ عَبْدًا أَمَّنَا

تمت مقابلة هذه النسخة على نسخة شيخنا صاحب الفضيلة الشيخ: عبد الرحمن بن محمد بن محمد عبد الفتاح الجكني الشنقيطي، ولعلها من أمثل النسخ الموجودة للجهد الذي بذله في تصحيحها، وقد عُرف حفظه الله بالدقة والحرص على ذلك. وهي صورة من أصل كتبه الشيخ الدكتور: سيف بن جروان الشامسي، ورجعنا في بعض المواضع إلى نسخة مستخرجة من شرح السجلماسي قوبلت على بعض المشايخ الشناقطة وهي للأستاذ جمعة الكعبي وتتفق مع نسخة الشيخ في الغالب، وما كان من تصويب فهو من الشيخ عبد الرحمن، إلا قليلا وقد أشرت في بعض المواضع لاختلاف النسخ إن كان سائغا ويعود الفضل في كتابة هذا الأصل الذي تم تصحيحه بعد الله تعالى للشيخ: أحمد مزيد بن محمد عبد الحق الجكني البوني الشنقيطي، جزاه الله خيرا وزاده فضلا ورفعة وسائر شيوخنا.

كتبه العبد الفقير: الشيخ أحمد بن سيدي محمد بن مود الجكني. وكانت المقابلة المذكورة عيشة الجمعة 23 ربيع الثاني 1433 هـ بمسجد رسول الله ﷺ، وتمت كتابة هذه مساء الأحد 25 ربيع الثاني 1433 هـ بمكة المكرمة والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. أعيد النظر فيها لأخطاء طفيفة تم استدراكها في هذه النسخة مساء الأربعاء 17 ربيع الآخر 1434 هـ.

(1) أو: كِفَايَةً بالنصب، وفي نسخة: كفائي (2) في نسخة ومن قد اهتدى. والخطب سهل.